وأقول قولي ما اشتُقَّ من فعل فيه تجوز وحَقَّه ما اشتق من مصدرِ فعلِ .

وقولي لمن قام به مُخْرِج للفعل بأنواعه فإِنه إنما اشتق لتعيين زمن الحدث لا للدلالة على مَنْ قام به ولاسم المفعول فإِنه إنما اشتق من الفعل لمن وقع عليه ولأسماء الزمان والمكان المأخوذة من الفعل فإِنها إنما اشتقت لما وقع فيها لا لمن قامت به وذلك نحو الْمَضْرِب بكسر الراء اسماً لزمان الضرب أو مكانه .

وقولي على معنى الحدوث مخرج للصفة المشبه ولاسم التفضيل كظريف وأفْضَل فإِنهما اشْتُقَّا لمن قام به الفعل لكن على معنى الثبوت لا على معنى الحدوث .

وأشرت بتمثيلي بضارب ومُكْرِم إلى أنه إن كان من فعل ثلاثي جاء على زنة فاعل وإن كان من غيره جاء بلفظ المضارع بشرط تبديل حرف المضارعة بميم مضمومة وكسر ما قبل آخره مطلقاً .

ثم ينقسم اسمُ الفاعلِ إلى مَقْرونٍ بأل الموصولة ومجرَّد عنها .

فالمقرون بها يعملُ عملَ فعلِه مطلقاً أعني ماضياً كان أو حاضراً